مقال تحليلي

الديموجرافيا السياسية والانتخابات الإيرانية:

هل ينجح الإصلاحيون في الوصول إلى كرسي الرئاسة؟

أكرم ألفي

باحث في العلوم السياسية

الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الإيرانية كانت اختبارًا صعبًا للنظام السياسي حقق فيه نصف الهدف، فقد أثبت النظام الإيراني قدرته على التماسك والاستمرارية في العمل وفقًا للدستور رغم أزمة مصرع الرئيس السابق إبراهيم رئيسي والتي كان في خلفيتها أزمات احتجاج ضخمة قبل أشهر، وارتفاع للتضخم، ومواجهة "شبه منضبطة" مع إسرائيل. ولكن نصف الهدف الآخر لم يتحقق بعدم تجاوز نسبة المشاركة في الجولة الأولى من الانتخابات 40% رغم مشاركة مرشح إصلاحي، مما دلل على أن الكتلة الأكبر من الإيرانيين أقل قبولًا للمشاركة في منظومة المؤسسات الحاكمة، وعلى فقدان الثقة في النخب السياسية من التيارين الرئيسيين المحافظ والإصلاحي.

نجحت منظومة الحكم في إيران با شك في إثبات قدرتها على تجاوز تحديات صعبة، وأظهرت تماسكًا ملفتًا منذ وفاة رئيسي قد يمثل "بروفة" للامتحان الأصعب الخاص باختفاء المرشد الأعلى علي خامنئي خلال سنوات وربما أشهر قليلة.

إيران تُعد نموذجًا كلاسيكيًا للديمقراطية المقيدة، حيث يتيح النظام السياسي للناخبين اختيار رئيس الدولة والبرلمان، فيما يظل المنصب غير المنتخب وهو المرشد الأعلى هو الأهم والمسيطر على الجيش وقوات الأمن والمنظمات العسكرية، إلى جانب صلاحيات مجلس صيانة الدستور الخاصة بمنع أي مرشح لا يتوافق مع سياسات المرشد من خوض الانتخابات رئاسية أو برلمانية.

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg

/ecsstudies

وعلى الرغم من طبيعة النظام السياسي الإيراني «شبه الاستبدادية»، فإن الناخب الإيراني ما زال يثق نسبيًا في صندوق الانتخابات كأداة للتغيير، إلا أن هذه الثقة تتراجع بوضوح منذ بداية القرن الحالي حيث إنخفضت نسب المشاركة بنحو 20% في المتوسط في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية منذ عام 2000 إلى 2024، وبلغت نسبة المشاركة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية 40% وهي النسبة الأقل في تاريخ الانتخابات الرئاسية منذ 1980. في المقابل، لا توجد أي مؤشرات على أن النظام السياسي في إيران يواجه تهديدًا مباشرًا أو إمكانية لتغييره بالقوة على الرغم من التراجع الواضح في مدى رضاء الإيرانيين عن النظام ومؤسساته خلال العقد المنصرم. ويتبين كذلك أن قدرات المعارضة في إيران لا تتجاوز إمكانيات الحشد لوصول ممثليها إلى البرلمان أو الدخول في منافسة قوية بالانتخابات الرئاسية. وتبدو سيناريوهات التغيير بالسلاح الذي تروج له منظمات مثل «مجاهدي خلق» مستحيلة وغير مطروحة للنقاش من الأساس.

فقد أظهر النظام السياسي في إيران، عبر 45 عامًا، قدرة واضحة على التغلب على الأزمات الكبرى وموجات الاحتجاج الشعبي والمعارضة الراديكالية في الشارع، مستفيدًا من حجم التعقيد لهياكله وتعدد الهياكل الموازية والسلطات الدينية والتنفيذية وغير الرسمية. هذا النظام أشبه بـ«شبكة العنكبوت» التي تفترس أي محاولات للتغيير الراديكالي، وفي الوقت نفسه تمنح متنفسًا للمعارضة سواء الإصلاحية أو الأصولية لتستمر داخله، فهو نظام يحرص على اشتراك الجمهور في العملية السياسية ولكنه يجعل اختياراته خاضعة للرقابة عبر مؤسساته، إلى جانب أن وجود الرئيس المنتخب يحول دون أن يصبّ الغضب الشعبي من الممارسات البيروقراطية وفشل السياسات الداخلية في وجه مؤسسة المرشد الأعلى. هذه المعادلة لا تكون ناجحة طوال الوقت، ولكنها بغض النظر عن الفشل أحيانًا ما زالت تعمل وبنجاح يفوق فشلها.

في هذا السياق، جاءت انتخابات 2024 الرئاسية التي جاءت بعد مقتل الرئيس إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية أمير عبد اللهيان وعدد من قادة النظام في حادث سقوط واحتراق طائرة هليكوبتر بالقرب من أذربيجان. هذه الأزمة الخاصة بشغور منصب الرئيس شهدها النظام السياسي مرتين من قبل؛ أولهما مع عزل البرلمان أبو الحسن بني صدر (أول رئيس لإيران) في يونيو 1981، وتم إنشاء مجلس رئاسي مؤقت وقتها. والثانية جاءت بعدها بأشهر بعد اغتيال الرئيس محمد رضا رجائي في أغسطس 1981، وتشكل مجلس رئاسي مؤقت لحين إجراء انتخابات رئاسية جاءت بعلي خامنئي والذي استمر في المنصب حتى توليه منصب المرشد الأعلى.

وعقب وفاة إبراهيم رئيسي، سعى النظام السياسي إلى حشد قواه لمنع اي اضطرابات بتطبيق سريع ودقيق لمادة فراغ المنصب الرئاسي في الدستور (المادة 131) والتي تنص على أنه «في حالة وفاة الرئيس أو عزله أو استقالته أو غيابه أو مرضه لمدة تزيد على شهرين، أو في حالة انتهاء مدة الرئاسة وعدم تولي الرئيس الجديد مهامه بسبب بعض العقبات أو غير ذلك من الأمور، فإن النائب الأول لرئيس الجمهورية يتولى صلاحيات الرئيس ومسئولياته بموافقة القائد الأعلى.. ويتم تشكيل مجلس يتكون من رئيس مجلس الشورى، ورئيس السلطة القضائية، والنائب الأول للرئيس. ويتعين على هذا المجلس اتخاذ الترتيبات اللازمة لانتخاب رئيس جديد للبلاد خلال مدة أقصاها 50 يومًا». وبالفعل، أُجريت الانتخابات الرئاسية في جولتها الأولى في 28 يونيو 2024 أي بعد 40 يومًا من وفاة إبراهيم رئيسي في 19 مايو 2024، في حرص واضح على استمرار الانتخابات في لعب دورها الوظيفي في تجديد شرعية النظام[1].

المشاركة في الانتخابات.. أسباب التراجع

كان السؤال الرئيسي في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية الإيرانية هو معدل المشاركة، خاصة مع معدل الامتناع غير المسبوق عن التصويت في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مارس 2024، والتي قادت إلى سيطرة المحافظين مرة أخرى على البرلمان. لكن هذه السيطرة ارتكزت إلى شرعية شعبية هشة، بسبب انخفاض نسبة المشاركة إلى 41%.

النظام الإيراني سعى منذ مقتل رئيسي إلى تجاوز معضلة المشاركة في الانتخابات عبر «الانفتاح المقيد»، من خلال السماح للمرشح الإصلاحي مسعود بزشكيان

بخوض الانتخابات. ورغم ذلك انخفضت نسبة المشاركة في الجولة الأولى إلى 40.1% مقابل 48.8% في الانتخابات الرئاسية 2021. أي نسبة مشاركة أقل من الانتخابات البرلمانية التي لم يشارك فيها أغلب الإصلاحيين وأقل نسبة مشاركة منذ ثورة 1979.

كانت زيادة المشاركة في الانتخابات تشكل الأولوية القصوى للنظام، وأطلق المرشد الأعلى علي خامنئي دعوات للشعب الإيراني للمشاركة في الانتخابات، معلنًا أنها تكتسب الأهمية الأولى، ثم التصويت لـ"المرشح الأصح" المؤمن قلبًا وقالبًا بمبادئ الثورة. وقال خامنئي إن الانتخابات هي من «الأدوات التي تمكّن الجمهورية الإسلامية من الانتصار على العدو»، واصفًا يوم الانتخابات بأنه «يوم اختبار عظيم»، مضيفًا أن نسبة المشاركة المنخفضة تجعل «لسان العدو سليطًا»، وداعيًا إلى «لجم ألسنة الأعداء» بتكثيف المشاركة. ولكن على الأرض كان «لسان عدو ولاية الفقيه الداخلي سليطًا» بالفعل.

كانت المؤشرات تقود إلى نسبة مشاركة مرتفعة نسبيًا في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، حيث أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "ملت" التابعة لمركز البحوث البرلماني الإيراني، ونُشرت قبل الانتخابات بيومين فقط، أن نسبة من قرر المشاركة 45.7%، فيما نسبة المترددين تصل إلى 31.6% و22.6% أكدوا عدم مشاركتهم في الانتخابات[2]. ولكن النسبة الحقيقية للمشاركة جاءت مخيبة للآمال رغم الصراع بين المنافس الإصلاحي والمنافسين المحافظين

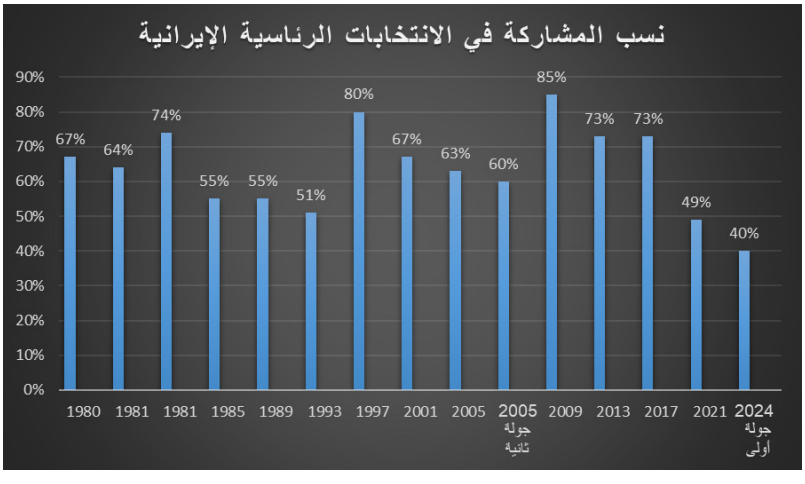

إن الرسم التوضيحي السابق يظهر أن الجولة الأولى من انتخابات 2024 الرئاسية هي الأدنى في نسبة المشاركة في تاريخ الانتخابات الرئاسية بإيران، بل هي أقل بنحو 9% عن انتخابات 2021 التي لم يشارك فيها التيار الإصلاحي، وبنسبة مشاركة أقل عن النصف مقارنة بانتخابات 2009 (85%) التي شهدت ذروة احتدام الصراع بين التيار الإصلاحي والمحافظ متمثلة في الصراع بين محمود أحمدي نجاد ومير حسين موسوي. وهي الانتخابات التي فجرت ما عرف باحتجاجات "الحركة الخضراء" التي انتهت بوضع عدد كبير من رموز التيار الإصلاحي تحت الإقامة الجبرية منذ ذلك الوقت وفي مقدمتهم موسوي.

فقد شارك في الجولة الأولى من الانتخابات 24.535 مليون ناخب من إجمالي 62 مليونًا لهم حق التصويت. ونسبة المشاركة المتدنية في الجولة الأولى أعادت السؤال بشأن أسباب هذا التراجع الذي برره قادة في النظام بعدم استعداد الناخبين للانتخابات المبكرة بعد وفاة رئيسي، وأن الانتخابات الرئاسية كانت تُجرى بالتزامن مع انتخابات مجالس البلدية، حيث تحظى باهتمام كبير في القرى والمدن الصغيرة، وهو ما لم يحدث في هذه الانتخابات.

واعتبر البعض أن نسبة المشاركة في الانتخابات هزيمة للسلطة الحاكمة التي عجزت عن المصالحة مع الإيرانيين الذين لم يعودوا يثقون بها بسبب الأحداث التي أعقبت الاستحقاقات الانتخابية في بعض الدورات الماضية[3]. وطرح انخفاض نسبة المشاركة انتقادات بشأن السماح لمرشح إصلاحي بخوض الانتخابات وتهديد "الثورة" للحصول على "شرعية الصندوق" والتي لم يحققها وجود بزشكيان بين المرشحين، وهو الترشح الذي حذر منه حسين شريعتمداري، رئيس تحرير صحيفة "كيهان" المتشددة وصديق خامنئي المقرب، متهمًا بزشكيان بأنه يحظى بدعم من بعض

"قادة الفتنة"، في إشارة إلى محمد خاتمي وغيره من كبار الإصلاحيين الذين دعموا احتجاجات 2009.[4]

لقد كان السماح بترشح بزشكيان هدفه الرئيسي زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات وهو الهدف الذي لم يتحقق، فيما نجح الإصلاحيون في الوصول إلى هدفهم بتصدر مرشحهم الجولة الأولى في ظل نسبة مشاركة ضعيفة وهي المفاجأة الأهم في هذه الجولة.

تقليديًا، كان ارتفاع نسبة المشاركة يقود إلى زيادة حظوظ المرشح الإصلاحي والعكس صحيح. ولكن الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية كانت استثناء بتراجع المشاركة وتقدم المرشح الإصلاحي في معادلة جديدة للعلاقة بين نسبة المشاركة وحظوظ الإصلاحيين.

يمكن رسم خيوط المفاجأة بأن أغلب المراقبين رجحوا أنه في حال تراجع نسبة المشاركة فإن "الأغلبية الصامتة" ستفضل البحث عن الهدوء بانتخاب رئيس البرلمان قاليباف[5]. بل تقليديًا يفوز المحافظون في الاستحقاقات الانتخابية التي تنخفض فيها نسبة المشاركة دون 50%.

أسباب تقدم الإصلاحيين مع تراجع نسب المشاركة

إن السبب الرئيسي لتقدم الإصلاحيين رغم انخفاض نسبة المشاركة هو التحول الديموجرافي الذي شهدته إيران خلال 20 عامًا، بارتفاع نسبة الحضر إلى أكثر من 74% من السكان، بحيث أصبح سكان طهران وحدها (10 مليون نسمة) يمثلون نحو 11% من إجمالي السكان، وبإضافة مدن مشهد وتبريز وأصفهان وكرج وشيراز أكثر من 30% من السكان. هذا التحول للمدينة تشابك مع ارتفاع معدل التعليم الجامعي، حيث يمثل طلاب الجامعات نحو 8% من السكان البالغين (19 عامًا فما فوق) في إيران، 60% منهم من النساء.

هذا الوضع الديموجرافي يجيب جزئيًا عن سؤال المشاركة السياسية، فوفقًا لمعادلات مدرسة الديموجرافيا السياسية فإن سكان الحضر الحاصلين على تعليم جامعي أقل ميلًا للمشاركة في الانتخابات بالنظم الديمقراطية المقيدة. وهو الوضع الذي ينطبق بشكل كبير على إيران.

إن التحول الديموجرافي "التقدمي" في إيران حفر مثل الماء في الصخر عبر ثلاثة عقود ورسم خريطة سياسية جديدة، يرفض المحافظون الاعتراف بها لأنها اعتراف باقتراب النهاية وعدم توافق "ولاية الفقيه" مع التقدم والتعليم، ولا يراها الإصلاحيون جيدًا لأنها تزيد أعباءهم في معارك صعبة جدًا، خاصة في منطقة الحجاب وتحرر المرأة، ولكن هذا التحول حدث ولا يمكن أن يعيد أحد المياه إلى المنبع وهي تقترب من المصب.

النظام الإيراني حصد نتائج نجاحه "الحقيقي" في تسريع عملية التحضر في البلاد منذ نهاية الثمانينيات، ورفع معدلات الانخراط في التعليم الجامعي بخلق كتل سكانية ضخمة أقل ميلًا للذهاب إلى صناديق الاقتراع مقابل تلك الكتل التي توفرت له في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وهي كتل ريفية محافظة لها الغلبة العددية وتمثل الأغلبية من السكان في ذلك الوقت.

إن هذا التفسير الديموجرافي، يجعل إمكانية رفع معدل المشاركة في الانتخابات مرهون بأزمة سياسية كبرى أو حشد غير مسبوق لسكان الحضر المتعلمين وهو ممكن

فقط في حال كانت نتائج الانتخابات ستقود إلى تحول "دراماتيكي" في النظام السياسي لصالح هذه الكتل السكانية، وهو ما لم يتوفر في الجولة الأولى من انتخابات 2024 رغم خوض الإصلاحيين بمرشح هذه المعركة.

ونفس العامل يفسر حصول المرشح الإصلاحي مسعود بزشكيان على نحو 10 ملايين و400 ألف صوت، وسعيد جليلي بنحو 9 ملايين و400 ألف صوت، فيما لم يحصل محمد باقر قاليباف إلا على 3.3 مليون صوت، ونال مصطفى بور محمدي 158 ألف صوت.

فهذه الأصوات التي حصل عليها بزشكيان هي مجموع أصوات الناخبين في المدن الكبرى والحاصلين على عدد سنوات تعليم أكبر وفي عمر 30 عامًا فما فوق، وهي "الكتلة" التي تمثل الجمهور التقليدي للتيار الإصلاحي منذ 1997. وبالتالي فإن أي محاولة للتيار الإصلاحي للفوز بالانتخابات الرئاسية في الجولة الثانية ستعتمد بشكل رئيسي على جذب أصوات سكان الحضر من المتعلمين الأقل من 30 عامًا والنساء والأقليات حتى يتمكن من تجاوز رقم الـ13 مليون ناخب الذي يرجح أن يحصل عليه التيار المحافظ في جولة 5 يوليو.

وتشير التقديرات إلى أن نسب المشاركة تراجعت في مناطق الأقليات، بالأساس كردستان التي انخفضت فيها نسب المشاركة من 37% عام 2021 إلى 23% فقط، وبلوشستان التي انخفضت فيها المشاركة من 62% إلى 40%، إلى جانب تراجع نسب الشمارکة في كيلان التي كانت أحد مراكز احتجاجات 2022 النسوية من 57% إلى 32%[6].

إن نجاح التيار الإصلاحي في كسب الجولة الثانية يعتمد على خطاب يتركز على دعم حقوق المرأة ورفض التدخلات الأمنية وتقييد صلاحيات شرطة الأخلاق في مواجهة النساء، إلى جانب رفع سقف التوقعات لدى الأقليات من الكرد والبلوش بالأساس من الرئيس الجديد. بالتوازي، فإن بزشكيان سيعتمد كذلك على الدعم الكبير الذي يحصل عليه من الأذريين في محافظات أزربيجان الشرقية والغربية.

ويظل الصراع بين التيارين على ما يطلق عليه "الأصوات الرمادية"، وهي الأصوات المترددة التي وفقًا للباحث لا تزيد على 10% من الأصوات، ومحاولة رفع قيمتها في الانتخابات الإيرانية هي بمثابة محاولة لترجمة "إيرانية" لفكرة "الكتلة المترددة" في الانتخابات الأمريكية وهو ما لا ينطبق بشكل واضح على إيران التي يعتبر الباحث أن "التردد" الانتخابي لا يتعلق بالتصويت لأي من المرشحين بل يتعلق بالمشاركة من عدمها، حيث إن الخطوط الفاصلة اجتماعيًا وتعليميًا وجغرافيًا بين جمهور التيارين الإصلاحي والمحافظة أصبحت واضحة أكثر مما سبق تحت تأثير الأزمات التي شهدتها البلاد منذ 2009 مرورًا بكثافة الاحتجاجات في 2017 و2019 و2022.

عملية فهم الانتخابات الرئاسية في جولتها الثانية يتطلب فهم النظام السياسي وتياراته الرئيسية وانقساماته العرقية وتحولاته الديموجرافية.

النظام السياسي في إيران

سعى النظام السياسي في إيران عقب وفاة المرشد الأعلى الخميني في 1989 لتبني سياسات أكثر واقعية على صعيد العلاقات الخارجية والسياسات الداخلية الاقتصادية

والاجتماعية لتجاوز أزمة رحيل قائد الثورة، وهي السياسات التي وصلت لذروتها مع تولي الإصلاحي محمد خاتمي السلطة في 1997، ولكن رفض النخبة الدينية والعسكرية التنازل عن صلاحياتها وسلطاتها حال دون استكمال هذا الخط الإصلاحي وتبني السياسات الأكثر براجماتية، بل دَفَعَا نحو جعل التغيرات محدودة للغاية على الصعيدين الخارجي والداخلي، ونحو عودة التيار المحافظ إلى الواجهة وقيادة الدولة.

وعملية اتخاذ القرار في النظام السياسي الإيراني عملية شديدة التعقيد، فبالإضافة إلى المؤسسات الرسمية متمثلة في المرشد الأعلى، ورئيس الجمهورية، ومجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس النواب؛ توجد شبكات غير رسمية قوية، وهذه الشبكات غير الرسمية قد تفوق سلطاتها أحيانًا سلطة المؤسسات الرسمية.

يمثل المرشد الأعلى مركز السلطة في إيران، ويتمتع المرشد الأعلى بصلاحيات واسعة من بينها تحديد السياسات العامة للنظام السياسي، والإشراف على أداء الحكومة لتنفيذ هذه السياسات وقيادة الجيش الإيراني وإعلان الحرب وتوقيع معاهدات السلام.

وللمرشد الأعلى أيضًا سلطة تعيين نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور ورئيس السلطة القضائية. ونجد أنه منذ وفاة الخميني زاد حضور مجلس صيانة الدستور مع رحيل الرئيس المؤسس بما يتمتع به من كاريزما خاصة ونفوذ معنوي وشعبي في إيران.

ويعتبر مجلس صيانة الدستور إحدى أهم مؤسسات النظام، حيث يمتلك صلاحية تحديد المرشحين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية للحيلولة دون وصول أي مرشح يعارض نظام ولاية الفقيه إلى السلطة السياسية. ويتكون المجلس من 12 عضوًا نصفهم من الفقهاء في المذهب الجعفري يتم تعيينهم من قبل المرشد الأعلى، و6 قانونيين يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويؤيدهم البرلمان.

أما مجلس الخبراء، فيضم 86 من رجال الدين المسئولين عن اختيار المرشد الأعلى، وهو المجلس الذي لديه سلطة «لا تستخدم» لإقالة القائد الأعلى، والأهم هو دوره في اختيار خليفة المرشد الأعلى، وبالتالي مع بلوغ علي خامنئي 85 عامًا من العمر فإن الأنظار في طهران تنصب حاليًا على هذا المجلس وخاصة مع وفاة إبراهيم رئيسي المرشح الأول لخلافة خامنئي.

أما مجلس تشخيص مصلحة النظام، فهو مجلس يعين المرشد الأعلى جميع أعضاءه، وهو المسئول عن تقديم المشورة للمرشد الأعلى، واقتراح المبادئ التوجيهية السياسية للدولة. وأنشأ الخميني هذه الهيئة في عام 1988، في خطوة لتقليص سلطة مجلس صيانة الدستور. وعزز خامنئي صلاحيات مجلس تشخيص مصلحة النظام في عام 2005، عبر منحه صلاحيات إشرافية على جميع فروع الحكومة، في محاولة للحد من صلاحيات الرئيس الإيراني في ذلك الوقت أحمدي نجاد.

وسط هذه الهيئات التي تتبع المرشد الأعلى يأتي دور منصب الرئيس كدور تنفيذي له أهمية شعبية للإبقاء على الطبيعة شبه الديمقراطية للنظام السياسي في إيران. وأنشأ دستور 1979 منصبي الرئيس ورئيس الوزراء. ووضع الدستور معظم صلاحيات اتخاذ القرار في يد رئيس الوزراء. وفي عام 1989، غيّر الخميني هذا النظام، وألغى منصب رئيس الوزراء ونقل صلاحيات رئيس الوزراء للرئيس، وكان وقتها الرئيس هو علي خامنئي. ويتمتع الرئيس الإيراني بسلطة الإشراف على التخطيط والميزانية، ومجلس الأمن القومي. ويتم انتخاب الرئيس عن طريق التصويت الشعبي. ومع ذلك، فإن المرشد الأعلى يجب أن يوافق على توليه المنصب. كما أنّ الرئيس ليست لديه السلطة على الجيش أو قوات الأمن. لأن المرشد الأعلى هو أعلى سلطة في القضايا السياسية والدينية والعسكرية.

وأعضاء مجلس النواب «المجلس» منتخبون كما منصب الرئيس. والمرشحون في الانتخابات البرلمانية يخضعون

كما مرشحي الرئاسة للفحص قبل مجلس صيانة الدستور. وفي الانتخابات البرلمانية منذ 2004، أصبح مجلس صيانة الدستور يتخذ موقفًا أكثر تشددًا تجاه السماح بترشح الإصلاحيين لعضوية مجلس النواب، مما ساهم في هيمنة المحافظين والأصوليين على المجلس.

وعسكريًا، يُعد الحرس الثوري أهم قوة عسكرية بجانب الجيش. وتضاعف دور الحرس الثوري منذ الحرب العراقية الإيرانية، ويزيد عدد أعضائه على 150 ألف، ويتمتع بقدرات جوية وبرية وبحرية كبيرة. والأبرز هو القوة السياسية لهذه المنظمة العسكرية التي تهيمن على السلطة عبر تولي عناصر منها أغلب المناصب التنفيذية وإدارة أهم المؤسسات الاقتصادية العامة.

ويعد المجلس الأعلى للأمن القومي هو أهم مؤسسة يقودها الرئيس المنتخب ويضم ممثلين عن الحرس الثوري والجيش والأجهزة الأمنية. وهو المجلس المسئول عن وضع سياسات الدفاع والأمن القومي، ويعد أبرز مؤسسة في وضع السياسات الخارجية لإيران.

إلى جانب هذه المؤسسات الرسمية، فإن المؤسسة «الخيرية - الإسلامية» أو «بنياد» تمثل سلطة موازية في إيران من خلال قدراتها على إعادة توزيع الدخل، وخلق علاقة زبائنية مع قسم مهم من المجتمع في البلاد.

وتشير التقديرات إلى أن هذه المؤسسات «الخيرية» تسيطر على ما يصل إلى 40% من الموارد غير النفطية في إيران. وأكبر هذه المؤسسات هي «منظمة المستضعفين» التي تشير التقديرات إلى أنها جمعت أصولًا بقيمة 12 مليار دولار، وتوظف 400 ألف شخص. وبحسب بيان رسمي فإن إيرادات «مؤسسة المستضعفين» في 2020 بلغت أكثر من 2.5 مليار دولار.

وتمتلك مؤسسات»بنياد» ثاني أكبر كيان اقتصادي في إيران بعد شركة النفط الوطنية الإيرانية 200 مصنع وعشرات الشركات المالية بما في ذلك بنك، بالإضافة إلى العديد من العقارات.

وعلى الرغم من وجود المؤسسات الخيرية الإسلامية قبل 1979، فإنها قامت بعد سقوط الشاه بإدارة الأصول المصادرة من الشاه وأنصاره، مما حولها إلى قوة اقتصادية مهمة خاصة مع تولي المرشد الأعلى الإشراف على أنشطتها.

وإلى جانب «مؤسسة المستضعفين» هناك أيضًا مؤسسة «آستان» التي تشرف على مرقد علي الرضا في مشهد، و»ستاد» التي تشرف على العقارات والإسكان، بالإضافة إلى مجموعة من الكيانات الأخرى، التي تخضع لإشراف خامنئي المباشر. على سبيل المثال، فإن مؤسسة «آستان» تسيطر على 90% من الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة مشهد. وتمتلك المؤسسة أصولًا أخرى، بما في ذلك الجامعات وشركة تعبئة كوكاكولا.

وتعمل هذه المؤسسات خارج نطاق الحكومة، وتم إعفاؤها من دفع الضرائب بموجب مرسوم من خامنئي في 1993، وهي لا تخضع لمراجعة الحسابات الحكومية ولا تخضع للمساءلة أمام البرلمان الإيراني.

إن الدور الاقتصادي والسياسي القوي لـ»بنياد» في إيران يعزز من قوة التيار المحافظ سياسيًا في إيران، ويحول دون أي إمكانية للتيار الإصلاحي لمنافسة التيار المحافظ على أرض الواقع. كما أن هذه المؤسسات تلعب دورًا جوهريًا في عملية اتخاذ القرار السياسي في النظام الإيراني عبر تعزيز قوة المرشد الأعلى في مواجهة معارضية إلى جانب العلاقات المتداخلة بين قياداتها ورجال النظام. وبجانب «بنياد»، فإن القوات الأمنية والعسكرية الإيرانية تلعب دورًا رئيسيًا في عملية صنع القرار من خلال أدوارها المؤسسية داخل الحكومة ومن خلال تمثيلها في الشبكات غير الرسمية.

التيارات السياسية الرئيسية وانتخابات 2024

على الرغم من أن القرار السياسي في إيران يخضع لسيطرة المرشد الأعلى، إلا أن المشهد السياسي يضم العديد من الأحزاب والتوجهات السياسية التي حافظ

النظام على وجودها لمنح الحيوية لعملية صناعة القرار، إلى جانب توفير الشرعية الشعبية والانتخابية.

ويضم المشهد السياسي في إيران العديد من التيارات والأحزاب التي تمثل أجزاء مختلفة من المجتمع ووجهات النظر السياسية والأيديولوجيا ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: المحافظون التقليديون، والإصلاحيون. وإجمالًا، فإن حق تغيير نظام ولاية الفقيه غير متاح، في ظل غياب مبدأ تداول السلطة، الذي انحسر في تنافُس بين قطبي النخبة الحاكمة: «الإصلاحيون» و«المحافظون»، الذين ينتمي كلاهما إلى الطبقة الحاكمة المؤيِّدة لـ«ولاية الفقيه[7]». فـ«المحافظون» يدعمون هيمنة المرشد الأعلى ويسعون إلى الحفاظ على الأيديولوجيا الدينية في الساحة السياسية، و«الإصلاحيون» يدعون إلى مزيد من الحرّية والديمقراطية في النظام التشريعي داخل حدود «ولاية الفقيه».

القواعد العامة لتوجه الإصلاحيين تعتمد على السعي لتخفيف صلاحيات وسلطات حكم رجال الدين وتعزيز المؤسسات المدنية وتبني مواقف أكثر ليبرالية تجاه الأقليات الإثنية والدينية وبناء سياسة خارجية أكثر اعتدالًا مع تقييد نسبي لصلاحيات «الحرس الثوري»، وهو التيار الذي يتزعمه تاريخيًا محمد خاتمي ومثله في الانتخابات الرئاسية الأخيرة مسعود بزشكيان الذي أعلن الرئيس الإصلاحي الأسبق حسن روحاني تأييده معلنًا أن بزشكيان هو الأمل لتحسين العلاقات مع العالم.

وبزشكيان هو نائب برلماني تعود أصوله لأذربيجان ويتمتع بدعم الإصلاحيين. ويدعو بزشكيان لإقامة «علاقات بناءة» مع واشنطن والعواصم الأوروبية من أجل «إخراج إيران من عزلتها». كما وجه انتقادات لسياسة النظام بشأن فرض الحجاب. وشغل بزشكيان، وهو طبيب، منصب وزير الصحة خلال ولاية الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي من 2001 إلى 2005. وهو نائب في البرلمان منذ 2008. ولم يُخفِ بزشكيان انتقاداته للنظام السياسي بسبب افتقارها إلى الشفافية بشأن وفاة الشابة الكردية الإيرانية مهسا أميني في 2022. وحُرم بزشكيان من خوض الانتخابات الرئاسية في 2021 بقرار من مجلس صيانة الدستور.

وسعى الإصلاحيون في انتخابات 2024 لإنهاء مرحلة «الخسوف» التي بدأت في 2017 بسبب فشل روحاني في تحقيق وعوده الانتخابية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، وتعرض الإصلاحيون لهجمات مكثفة من الأوساط المحافظة والأصولية، إلى جانب خيبة أمل الشارع الإيراني الذي خرج في مظاهرات واسعة أكثر من مرة ضد الأوضاع الاقتصادية المتردية وغلاء المعيشة. كما أن سوء إدارة روحاني للملف الاقتصادي أجبر حتى بعض الإصلاحيين على النأي بأنفسهم عن روحاني. ومما ضاعف من الضغوط على الإصلاحيين في ذلك الوقت هو انسحاب الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب من الاتفاق النووي الذي كان الإصلاحيون من أشد المدافعين عنه. وكانت الضربة القاصمة لهذا التيار من قبل مجلس صيانة الدستور باستبعاد غالبية المرشحين الإصلاحيين في الانتخابات منذ عام 2020، ليفسح الطريق أمام سيطرة المحافظين على البرلمان ومنصب الرئاسة، وانتقال التيار إلى الهامش في المؤسسات الحاكمة.

وترشح بزشكيان كان في ذاته انتصارًا لجبهة الإصلاحات الإيرانية التي ربطت المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية بمصادقة مجلس صيانة الدستور على مرشح إصلاحي واحد من أصل ثلاثة مرشحين (إسحاق جهانغيري، وعباس أخوندي، ومسعود بزشكيان) تقدمت بهم.

وهذه المرة الأولى التي يشارك فيها الإصلاحيون في الانتخابات الرئاسية الإيرانية بمرشح ينتمي لهم منذ 2009، الذي شهد احتجاجات على نتائج الانتخابات الرئاسية بعد الإعلان عن فوز محمود أحمدي نجاد. فمنذ ذلك الوقت، أصبح مجلس صيانة الدستور يرفض كبار مرشحيهم، باستثناء 2017 حيث كان جهانغيري مرشح ظل لروحاني الذي دعمه الإصلاحيون عامي 2013 و2017 وأوصلوه إلى الرئاسة.

أما التيار المحافظ التقليدي فكان له مرشحان رئيسيان في الانتخابات الرئاسية 2024، هما قاليباف وجليلي. ونجد أن كلا منهما له علاقة واضحة مع «الحرس الثوري» ويمثلان تيار المرشد الأعلى علي خامنئي.

والتيار المحافظ التقليدي يتبنى موقفًا صلبًا في الدفاع عن مؤسسة ولاية الفقيه، ويرى أن توطيد الثورة في الداخل هو هدفه الأسمى. ويحمل هذا التيار آراء محافظة للغاية بشأن القضايا الاجتماعية والثقافية. ومن الناحية السياسية، فإن هذا التيار هو الأقل ديمقراطية بين الفصائل الإيرانية. لقد خلقت صفقة اجتماعية ضمنية لصالحها: «بمعنى ما، يعرض المتشددون على السكان ميثاقهم الخاص، والذي بموجبه يتخلى الجمهور عن حقه في المعارضة مقابل الخلاص الروحي[8]».

وقاليباف رئيس البرلمان هو قائد سابق في الحرس الثوري الإيراني وحليف لخامنئي، وترشح مرتين سابقًا للرئاسة وفشل فيهما، واختار الانسحاب من محاولة ثالثة في انتخابات 2017 بهدف تفادي انقسام الأصوات المناصرة للمحافظين مؤيدًا الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي. واستقال قاليباف في 2005 من الحرس الثوري للترشح في الانتخابات الرئاسية، وبعد فشل حملته الانتخابية تولى منصب رئيس بلدية طهران بدعم من المرشد الأعلى وبقي في المنصب لمدة 12 عامًا.

وبالنسبة لسعيد جليلي فهو دبلوماسي من غلاة المحافظين، فَقَدَ ساقه اليمنى في ثمانينيات القرن الماضي عندما كان يقاتل في صفوف "الحرس الثوري" خلال الحرب الإيرانية العراقية. وأعلن جليلي أنه من أخلص المؤمنين بما يعرف بنظرية «ولاية الفقيه» أو حكم المرشد الأعلى[9]. ولمدة 5 أعوام بداية من 2007، تولى جليلي، الذي عينه خامنئي، منصب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، وهو المنصب الذي جعله تلقائيًا كبير المفاوضين في الملف النووي. كما عمل لمدة أربع سنوات في مكتب خامنئي، وشارك في انتخابات الرئاسة عام 2013. وبعد أن شغل منصب نائب وزير الخارجية، عينه خامنئي عام 2013 عضوًا في مجلس تشخيص مصلحة النظام.

والمعسكر المحافظ في إيران بعيد كل البعد عن كونه متجانسًا. وأظهرت الانتخابات البرلمانية في مارس 2024 الضوء على هذه الانقسامات الداخلية، إذ تنافست المجموعات المحافظة المختلفة، مما دفع إلى خسارة القائمة المحافظة الرئيسية بقيادة قاليباف عددًا من المقاعد لصالح مجموعات أكثر تشددًا بقيادة رجال دين وناشطين محافظين. هذه الانقسامات عادت بالفائدة على المرشح الإصلاحي في الانتخابات الرئاسية بزشكيان.

أما المرشح الأصولي الرئيسي في هذه الانتخابات فكان رجل الدين مصطفى بور محمدي الذي شغل منصب وزير الداخلية خلال الولاية الأولى للرئيس السابق أحمدي نجاد من 2005 حتى 2008. كما تولى منصب نائب وزير الاستخبارات (الأمن الداخلي) من 1990 إلى 1999. وكانت حظوظ نوري قليلة منذ البداية ليحصل في النهاية على أقل من 160 ألف صوت أي أقل من 1% من الأصوات.

الانقسامات الإثنية والدينية

لا تمثل الانقسامات الإثنية في إيران تهديدًا مباشرًا للنظام السياسي، وفي المقابل لم ينجح النظام حتى اللحظة في حل الأزمات بين العرقيات المختلفة داخل البلاد، خاصة مع انعدام فرص الأقليات للتمثيل الحقيقي في مجلس الشورى، أو المجالس الإقليمية والمحلية، ومعاناة المجالس المُنتخبة من الضعف في مواجهة المؤسّسات الموازية[10].

أبرز محاولات توحيد أو صناعة القومية الإيرانية جاءت على يد نظام الشاه التحديثي الذي قام بتوسيع السيطرة الإدارية للحكومة المركزية إلى الأطراف وروج للغة الفارسية والثقافة الفارسية لدمج الأقليات «قسريًا». وبعد ثورة 1979، اتخذ الخميني مسارًا مختلفًا ولكن بميول مماثلة، مؤكدًا على الهوية الدينية «الشيعية» التي كانت بحكم تعريفها فوق الوطنية وفوق العرقية، لكنها مثل حملة «الفرسنة» التي قام بها البهلويون، رفضت الاعتراف بالتباين داخل إيران.

وخلال الحرب الإيرانية العراقية، سعى نظام «ولاية الفقيه» إلى تعزيز هوية إيرانية مشتركة تقوم على القومية والهوية الدينية معًا، وهي المهمة التي استمرت حتى اللحظة، حيث تواجه إيران إشكالية هي أنها كدولة وإمبراطورية لها تاريخ طويل يعود إلى آلاف السنوات، ولكنها في الوقت نفسه ليست أمة موحدة مثل دول كبرى في المنطقة مثل مصر. هذا الإرث فرض على الأنظمة المتعاقبة التعامل مع هويات وعرقيات متنافسة لا تتوافق بالضرورة مع الحدود الجغرافية للدولة.

لغويًا، يمكن تقسيم سكان إيران إلى ثماني مجموعات لغوية هي: الفارسية، الأذرية، التركية، البلوش، الكردية، الهيركانيون، اللارستان، اللور. وثلاث مجموعات كبرى هي: الفرس، وسكان مازندان وجيلان والأذريين، إلى جانب مجموعات صغيرة نسبيًا من البلوش.

يمثل الفرس نحو نصف سكان إيران، وهي العرقية المهيمنة التي تسعى عبر هويتها ومن خلال المذهب الاثني عشري الشيعي لتعزيز القومية الإيرانية. فيما تتركز مطالب الأقليات على توزيع الوظائف الحكومية وتقسيم عوائد الدولة وهي الأقليات التي ظهر تأثيرها السياسي عبر تأييدها للرئيس الإصلاحي الأسبق محمد خاتمي. والفرس تاريخيًا هي مجموعة سكانية ضخمة استقرت في هضبة إيران الوسطى، وتتركز هذه المجموعة التي تمثل الأغلبية في المحافظات المركزية والشرقية والجنوبية.

ويُعد الأذريون أكبر إثنية بعد الفرس، ويمثلون نحو 25% من السكان (ينتمي لهم المرشح الإصلاحي في الانتخاب الرئاسية بزشكيان). وهي مجموعة إثنية أبدت تأييدًا واضحًا للنظام السياسي وللدولة الإيرانية ودعمت بوضوح النظام في الحرب العراقية الإيرانية. فهي أقلية متحدة مع الأغلبية الفارسية في التوجهات العامة، وتمثل أحد أعمدة النظام وليس تهديدًا له. ويتركز الأذريون في شمال غرب وغرب إيران، في منطقة واسعة تضم حاليًا محافظات أذربيجان الغربية، وأذربيجان الشرقية، وأردبيل، وزنجان.

إلى جانب الفرس والأذربيجان (يشكلان معًا 75% من إجمالي السكان) فهناك إثنيات أخرى هي جيلاكي والمازندرانيين (في الشمال)، والأكراد والعرب والبلوش والتركمان. ونجد أن التنوع العرقي واللغوي في إيران يقابله تجانس ديني، حيث يمثل الشيعة الاثني عشرية نحو 89% من إجمالي السكان، والأقلية من السنة تتركز وسط السكان من الأكراد والبلوش والتركمان.

ونجد أن الهويات المتداخلة داخل إيران فرضت تحديات سياسية على الأنظمة. وكثيرًا ما طالب السكان الأذريون والأكراد بمزيد من الحرية الثقافية، ودرجة أكبر من الحكم الذاتي المحلي في مواجهة طهران. وتتمتع هاتان المجموعتان بكتلة حرجة موحدة جغرافيًا. علاوة على ذلك، تعيش مجتمعات كبيرة من العرقيات المشتركة في الدول المجاورة. وقد تمكن الشاه محمد رضا بهلوي من إحباط وتخفيف النزعات الانفصالية لهاتين المجموعتين. وفي الوقت الحالي، لا يسعى حاليًا سوى مجموعات صغيرة جدًا ومحدودة التأثير من هاتين العرقيتين إلى الانفصال عن إيران[11]. فعندما تولى رضا خان السلطة في 1925، كان جزء كبير من إيران خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية، وكانت التيارات السياسية (مثل الثورة الدستورية 1905-1909) تدعو إلى قدر أكبر من نقل السلطة إلى المحليات. وواجهت محاولات الشاه في ذلك الوقت لتوطيد الدولة الإيرانية سلسلة من العقبات، بما في ذلك الاختلافات اللغوية وضعف السلطة المركزية وغلبة سكان الريف على السكان. وفي مواجهة هذه الصعاب تبنى نظام الشاه سياسة قمعية استهدفت «التحديث من أعلى» عبر التوطين القسري لآلاف البدو ومنع ارتداء النقاب وقمع الأقليات غير الفارسية، وتركيز السلطة في طهران، وإنشاء نظام للتعليم الموحد. فقد استهدف نظام الشاه الوحدة الوطنية عبر فرض اللغة، والإخفاء القسري للتنوعات العرقية والطوائف المحلية التي تظهر من خلال الملابس أو اللغة.

وكان أحد تداعيات هذه السياسة هو تركز التنمية في المنطقة الفارسية الوسطى في إيران، وإهمال المناطق التي يقيم فيها السكان الأذريون والأكراد والعرب والبلوش والتركمان نسبيًا. فقد أصبحت طهران وأصفهان ومازندران هي مراكز الصناعة

والتحديث على حساب المناطق غير الفارسية مثل تبريز. واستمر تهميش الأطراف في ظل حكم محمد رضا شاه (1941-1979). وعشية الثورة، كانت المقاطعات ذات الكثافة السكانية العالية من الأذريين والأكراد والبلوش تتخلف عن المناطق الفارسية بشكل كبير في مؤشرات الصحة والتعليم والدخل.

وظهر رفض الأقليات لسياسات الشاه بوضوح في نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث برزت تحت سيطرة قوات الاتحاد السوفيتي في الشمال حركات الحكم الذاتي بين السكان الأذريين والأكراد، وبلغت ذروتها بإنشاء حكومة لأذربيجان كردستان في 1945 و1946، والحكومتان لم تصمدا بعد انسحاب القوات السوفيتية ليستعيد النظام سيطرته.

هذه الحركات الانفصالية عادت إلى الظهور خلال الاحتجاجات على سياسات الشاه قبيل 1979. وقد أثبت الأذريون، على وجه الخصوص، أنهم يشكلون تكتلًا صلبًا في تحدي شرعية حكم الشاه وإجباره في نهاية المطاف على التنازل عن العرش. وكما في حالة نشاط الأذريين في ظل حكومة محمد مصدق في عام 1953، كانت أهداف المجتمع في الأساس «إيرانية بالكامل» مقترنة ببعض المطالب العرقية الضيقة. ومنذ 1977، كانت جامعة تبريز نقطة محورية للاحتجاجات الطلابية في إيران والنشاط المناهض للنظام.

في النظام الإيراني الحالي، يشكل الإسلام الشيعي حاليًا قاعدة الهوية الوطنية الإيرانية. لقد أسست جمهورية إيران شرعيتها على شكل من أشكال الهيمنة الثقافية، فضلًا عن القومية الإيرانية، وذلك باستخدام تأثير الدين لتجاوز الولاءات العرقية والقبلية. منذ الثورة، كان تعريف كونك إيرانيًا يعتمد بشكل كبير على الإيمان المشترك (الشيعة) بالإضافة إلى ثقافة مشتركة وتاريخ مشترك. وقد كان لهذه الصياغة الدينية المركزية للهوية الإيرانية فائدة كبيرة للنظام عندما تتحدى الولاءات الأخرى سلطاته. هذه الهوية الدينية الشيعية للنظام قادت إلى تعرض السنة والبهائيين في إيران للتهميش ودرجات متفاوتة من القمع منذ 1979.

وقد استفادت الأقليات الإثنية والدينية من وصول إصلاحيين مثل محمد خاتمي وحسن روحاني إلى رأس السلطة التنفيذية خلال العقدين الماضيين، حيث سعى التيار الإصلاحي إلى حشد هذه الأقليات في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وكانت بالنسبة له ورقة حسم في الكثير من الجولات الانتخابية، وردًا للجميل سعى الإصلاحيون إلى توسيع الحقوق اللغوية للأقليات غير الفارسية وتبني شعار «إيران لكل الإيرانيين»، وتبني برامج تمنح الأقليات حقوقهم الاجتماعية والثقافية.

والبيانات الخاصة بالفقر والأمية والبطالة تشير بوضوح إلى استمرار إرث تهميش الأقليات في إيران، حيث إن أعلى معدلات للفقر والأمية والبطالة تتركز في كردستان وبلوشستان وسط «فجوات ضخمة» في معدلات التنمية لصالح المناطق الوسطى التي تتركز فيها الأغلبية الفارسية.

والدعوات الانفصالية –رغم ضعفها- تتركز وسط مجموعات قليلة من التركمان والبلوش والعرب والأكراد وتطالب بشكل من الحكم الذاتي، وأحيانًا ترفع رايات «الانفصال الكامل» عن إيران. وهي حركات محدودة ولكنها تختفي بشكل شبه كامل في أذربيجان الشرقية والغربية بفعل اندماج الأذريين في النظام السياسي على قاعدة الأغلبية الكاسحة من الشيعة الاثني العشرية. وهو الاندماج الذي لم يحدث بين عشية وضحاها بل اتخذ مسارًا طويلًا وصعبًا، حيث قاطعت المعارضة الأذرية في 1979 الاستفتاء حول إنشاء الجمهورية والانتخابات الرئاسية الأولى. وشهدت هذه المرحلة صراعًا علنيًا بين رجال الدين الموالين للخميني ورجال دين من أذربيجان. وشن الموالون للخميني من رجال الدين وقتها هجومًا عنيفًا على آية الله كاظم شريعتمداري، وهو رجل دين أذري مؤثر ومرجع تقليد كان رافضًا لسلطة ولاية الفقيه[12].

وكان شريعتمداري يتمتع بشعبية كبيرة في المقاطعات الأذربيجانية. تم تفسير مواجهته مع الخميني على أنها رمز للصراع الأوسع بين الأقليات العرقية التي تسعى إلى قدر من الحكم الذاتي في إيران الجديدة وأولئك الذين دافعوا عن مركز قوي واستمرار الهيمنة الفارسية. في

النهاية، أدى دعم شريعتمداري للناشطين المحليين، ومعارضته لولاية الفقيه، وانتقاد مواصلة الخميني للحرب مع العراق، إلى فرض الإقامة الجبرية عليه حتى وفاته في 1985.

ومنذ منتصف الثمانينيات، استطاع الخميني والنظام الجديد حشد الدعم في المقاطعات الأذربيجانية من خلال الحرب مع العراق والتي شهدت تهديدًا واضحًا لحياة سكان أذربيجان الشرقية والغربية، إلى جانب الرفض الشعبي بين الأذريين تاريخيًا للتوسع «العربي» في أراضيهم.

وواصل النظام الإيراني استرضاء سكان أذربيجان من خلال التأكيد على مساهماتهم المهمة في التاريخ الإيراني والدفاع عن الدولة، مما لا ينفي وجود حالة من عدم الرضا النسبي بين الأذريين من سياسات الحكومة المركزية تجاه أذربيجان وتهميش لغتهم وثقافتهم.

ونجد أن الأقلية الإذرية أصبحت خلال العقدين الماضيين تعلب دورًا متزايدًا في الحياة السياسية بل وتحدد قواعد اللعبة الانتخابية في كثير من الأحيان، وهو ما ظهر في الانتخابات الرئاسية الأخيرة مع ترشح بزشيكان. فالأقلية الأذرية كانت وما زالت تدعم إيران أكثر ديمقراطية، ولا تؤيد أي خطابات انفصالية عن الدولة، بل هي مركز متقدم للدفاع عن الديمقراطية خاصة في ظل النشاط المستمر للحركات الديمقراطية في جامعة تبريز.

أما بالنسبة للأكراد في إيران فهم يمثلون أقل من 10% من السكان، ولكن في الوقت نفسه يعدون القضية الأكثر حساسية للنظام الحاكم. فعبر نصف قرن فشل النظام في إقناع الأكراد بالاندماج على عكس الأذريين، فهي أقلية «صعبة المراس» وأقل قابلية للاندماج.

ففي مقابل تبني الأذريين للمذهب الاثني عشري مقابل أن قسمًا كبيرًا من الأكراد من السنة، فإن الأذريين أصبحوا أكثر تمثيلًا في الجهاز البيروقراطي والمؤسسات الدينية، بل إن خامنئي نفسه هو من أصل أذربيجاني، مقابل تهميش كامل للأكراد. والأكثر صعوبة هو تهمة الخيانة التي ابتلي بها أكراد إيران منذ أن تحالف الحزب الديمقراطي الكردي الإيراني مع صدام حسين خلال الحرب العراقية الإيرانية.

إن العلاقة بين الأقلية الكردية والنظام السياسي في طهران تعد علاقة متوترة ومشوبة بالحذر من الطرفين، ويعد الأكراد الأقلية الأكثر تطلعًا للاستقلال عن إيران وخاصة بعد تأسيس إقليم كردستان العراق في العراق والحكم الذاتي للأكراد في شمال شرق سوريا. ويحافظ النظام الإيراني حاليًا على وجود أمني مكثف في المحافظات الكردية وسيطرته المباشرة على السكان، وسط استمرار المخاوف من الميول الانفصالية الكردية. ولكن إجمالًا، فإن الأقلية الكردية في إيران تظل مصدرًا للمعارضة للنظام، لكنها لا تشكل بمفردها تحديًا وجوديًا للدولة.

أما بالنسبة للبلوش، فهي أقلية إثنية ولغوية ودينية تتركز بشكل أساسي في القسم الجنوبي الشرقي من الهضبة الإيرانية على الحدود مع باكستان، وكانوا من البدو الرحل وأغلبهم من السنة. وقد أسسوا ما عرف بـ«بلوشستان» في القرن الثاني عشر وهو الإقليم الذي يتوزع حاليًا بين إيران وباكستان وأفغانستان. ويبلغ عدد البلوش في إيران نحو 2.7 مليون نسمة أي 3% من إجمالي السكان[13].

ويعد سكان مازندران الذين استقروا في المناطق الريفية على بحر قزوين وانفصلوا عن فرس الهضبة

إثنية منفصلة ولكنها قريبة جدًا للفرس مع ثقافة أكثر ميلًا للتحرر الاجتماعي تاريخيًا[14]. وهي كتلة تنتمي للمذهب الشيعي مما سهل عملية اندماجها في النظام السياسي عقب ثورة 1979.

والتركمان في الماضي كان يطلق عليهم اسم «غوز»، كان التركمان يعيشون قبل قرن ونصف حياة بدوية بسيطة ولم يستقروا في المدن والبلدات حتى ظهور نظام الحكم السوفيتي الذي قيد حركتهم وتركزوا في الصحراء التركمانية (شمال شرق إيران) التي أصبحت جزءًا منها ضمن الدولة الإيرانية. ولا يزيد التركمان وهم أغلبهم من السنة على مليوني نسمة بنسبة 2.5% من إجمالي السكان يقطنون محافظات غُلستان وخراسان رضوي وخراسان شمالي[15].

إن الأقليات الإثنية والدينية في إيران التي تتركز في المناطق المهمشة تمثل مخزنًا استراتيجيًا للصوت الاحتجاجي ضد التيار المحافظ والموالين لولاية الفقيه، وبالتالي فهي داعم رئيسي للتيار الإصلاحي في حال ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات سواء برلمانية أو رئاسية. وقد كانت الانتخابات الرئاسية في 1997 و2001 و2017 مثالًا واضحًا لحجم تأييد هذه الأقليات للمرشحين الإصلاحيين وترجيح كفتهم على حسب مرشحي التيار المحافظ.

السكان.. نهاية النمو ومرحلة «الشيخوخة»

تعد إيران من أكبر بلدان المنطقة سكانًا مع مصر وتركيا بإجمالي 87 مليون نسمة، ولكنها أيضًا الأبطأ في النمو السكاني حاليًا في المنطقة. ويشهد معدل النمو السكاني في إيران انخفاضًا واضحًا، فقد بلغ نحو 0.6% فقط خلال عام 2023 مقابل 1.2% عام 2020. ويمثل تراجع عدد المواليد في إيران مشكلة أمن قومي، حيث انتقد المرشد الإيراني علي خامنئي انخفاض معدل المواليد، دافعًا إلى تبني سياسات لزيادة معدل المواليد كهدف استراتيجي.

وتضاعف عدد سكان إيران منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي من 42 مليون نسمة إلى 87 مليون نسمة في 2024. ولكن على الرغم من محاولات النظام السياسي في إيران منذ عام 2020 لزيادة معدل المواليد، إلا أنه فشل في إقناع الإيرانيين بهذه السياسة، حيث تراجع عدد المواليد في عام 2023 إلى 1.057 مليون طفل مقابل 1.075 مليون طفل عام 2022 بانخفاض يبلغ 18 ألف طفل، فيما كان عدد المواليد في 2016 نحو 1.488 مليون طفل. وبحسب بيانات إيرانية فإن الحكومة تنفق نحو 500 مليون دولار سنويًا لزيادة عدد المواليد، فيما ينخفض عدد الأطفال كل عام.

ويمثل تراجع عدد المواليد قضية محورية للنظام السياسي الإيراني، حيث كان يأمل أن يرتفع عدد السكان من 87 مليون نسمة عام 2024 إلى 150 مليون نسمة قبل 2050[16]. وهو الهدف الذي يبدو مستحيلًا في ظل الانخفاض الواضح في معدلات النمو السكاني التي بلغت 0.6% في 2023 مقابل 1.23 في عام 2020.

وبلغ معدل نمو السكان في إيران خلال منتصف الثمانينيات نحو 4.2% سنويًا، وهي النسبة الأعلى وقتها في الشرق الأوسط، ولكن بحلول عام 1999، انخفضت معدلات الخصوبة إلى أقل من طفلين لكل امرأة في سن الإنجاب، أي أقل من معدل الإحلال. وبدأ تراجع الخصوبة في إيران عام 1986، حيث بلغ ذروته في هذا العام بمعدل 6.8 طفل لكل سيدة وخلال 30 عامًا فقط تراجع إلى 2.1 طفل لكل سيدة في 2006، ووصل في 2023 إلى 1.7 طفل، وهو معدل أقل من معدل الإحلال الطبيعي (2.1 طفل لكل سيدة). وعكس هذا الانخفاض الحاد للخصوبة التغير العميق في المجتمع الإيراني عبر ارتفاع مستويات التعليم، وانخراط النساء في سوق العمل، والنزوح الكبير من الريف إلى المدن الرئيسية المزدحمة بسكانها.

إن تراجع معدلات النمو السكاني في إيران خفف من الضغوط على الحكومة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للأطفال، ولكنه في المقابل قاد إلى تراجع واضح في القوى البشرية القادرة على العمل من الشباب، إلى جانب ارتفاع النفقات على كبار السن ومواجهة المجتمع الإيراني لأزمة «شيخوخة».

وفي مواجهة هذا التراجع الحاد للنمو السكان أصدر البرلمان قانونًا في مارس 2021 لتعزيز النمو السكاني. يُلزم القانون الهيئات الحكومية والدولة بتشجيع الزواج والإنجاب، ويفرض عقوبات على عدم الامتثال، ويحظر أي نشاط يشجع تحديد النسل. كما يحظر على الخدمات الصحية الحكومية تقديم خدمات تنظيم الأسرة، مثل وسائل منع الحمل. وتضمن القانون، الذي يحمل اسم قانون دعم الأسرة وتجديد السكان، حوافز مثل زيادة مدفوعات إعانة الأطفال، والقروض بدون فوائد، وتخصيص الأراضي مجانًا للعائلات التي لديها أكثر من ثلاثة أطفال[17]. وبالتوازي انخفض معدل الزواج في إيران بنسبة 40% منذ 2010. كما تراجع معدل الإنجاب بنسبة 35% في نفس الفترة.

وساعد في تراجع النمو السكاني في إيران الارتفاع الهائل لنسبة الحضر على حساب الريف. ففي 1970، كان 42% فقط من سكان إيران يعيشون في المناطق الحضرية؛ وبحلول عام 2000، كان 62% هم من الحضر وبلغت النسبة في 2023 نحو 77.3%.

وشهدت معظم المدن الإيرانية الكبرى نموًا سريعًا، وفي بعض الحالات، بسرعة أكبر من طهران. على الرغم من أن طهران تجتذب المهاجرين من جميع المجموعات العرقية، إلا أن العديد من المدن لها نكهة عرقية مثل مدينة تبريز ذات الاغلبية الأذرية.

وقد أدت الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية وما نتج عنها من نمو للمدن إلى تغيير طبيعة المجتمع الإيراني. وكما أظهرت الانتخابات الرئاسية، فإن المواطنين الفقراء في المناطق الحضرية، وأغلبهم من ذوي الجذور الريفية، لديهم شعور واضح بالغبن ورفض الفساد المستشري في المجتمع الإيراني والثروة التي جلبها الفساد لعدد من الأفراد البارزين سياسيًا. في الوقت نفسه، فإن الحياة الحضرية غيرت الأعراف الاجتماعية وسلوك القادمين من الريف، حيث تم غرس القيم ووجهات النظر الحضرية تدريجيًا بين الوافدين الجدد. فسكان المدن الإيرانيون لديهم عائلات أصغر، وهم أفضل تعليما، ويميلون إلى أن يكونوا أقل تدينًا من الإيرانيين في الريف.

ويعمل النمو السريع للمدن الصغيرة، مثل مشهد، وأصفهان، وشيراز، على التعجيل بالطلب على الاستثمار العام في البنية التحتية؛ التي استفادت طهران تقليديًا بشكل غير متناسب من مثل هذه الاستثمارات. كما أدى التحضر إلى تفاقم التكاليف الاقتصادية والسياسية المحتملة للسياسات الحكومية.

ومن الأزمات التي تواجهها الحكومة الإيرانية سكانيًا حاليًا أزمة «شيخوخة» المجتمع، فبحسب تقارير إيرانية فإنه من المتوقع أن يشكّل كبار السن في إيران بحلول 2030 حوالي 33% من إجمالي عدد السكان[18]. ونجد أن التقارير الإيرانية تشير إلى أن كبار السن يتركزون في جيلان بنسبة تصل إلى 17% وأكثر من 12% في مازاندران تليها همدان، وأذربيجان الشرقية، وأصفهان، وطهران.

وتشير الإحصائيات إلى أن 10.7% من السكان الإيرانيين في الوقت الحالي هم من كبار السن (تزيد أعمارهم على 60 عامًا)، وهو ما يمثل 9.3 ملايين نسمة[19] مقابل 5% فقط في 1950[20]. وهذا العدد الضخم من كبار السن لا يجد الرعاية الصحية المناسبة، حيث إن هناك سريرًا واحدًا لكل 640 من كبار السن في إيران مقابل سرير لكل 18 في البلدان المتقدمة.

وستبدأ أزمة الشيخوخة في إيران بحلول 2031. وفي 2039، ستبدأ أزمة الشيخوخة الفائقة وتبلغ ذروتها في 2051. وتواجه إيران ارتفاعًا في نسبة المسنين بنحو 14% في 2031[21]. ويتوقع أن تصبح إيران ضمن قائمة أكبر الدول في العالم من حيث الشيخوخة خلال العقود الثلاثة المقبلة.

إن هذا الحجم من كبار السن يعرقل النمو الاقتصادي في إيران بسبب انخفاض نسبة الشباب في سن العمل وارتفاع نسب الإعالة، وفي الوقت نفسه فإن زيادة حجم كبار السن يمثل رمانة النظام التي تحمي النظام السياسي من اتساع نطاق الاضطرابات السياسية التي يقودها الشباب وطلاب الجامعات.

وبحسب مراقبين إيرانيين فإن العديد من البالغين في منتصف العمر يتعاطفون مع جيل الشباب المشاركين في

الاحتجاجات، غير أن التزاماتهم العائلية والمهنية تمنعهم من الانضمام إليهم. وأن مفتاح التغيير السياسي في إيران إلى حد كبير في القدرة على تعبئة ما يسميه حميد رضا جلائي بور بـ«الأغلبية الصامتة». وقد قدّرها عالم الاجتماع الإيراني في مقال نشر في يوليو 2023، بحوالي 70٪ من الإيرانيين. هذه "الأغلبية الصامتة" لا تدعم السياسة القمعية للسلطة وتشارك الشباب تطلعاتهم دون أن تشاركهم احتجاجهم وتبقي على دعم التحول التدريجي والإصلاحي للنظام السياسي[22]. إن هذا الجيل ممن فوق 60 عامًا هو الجيل الذي شارك في الثورة، وبالتالي ما زالت أولوياته هي استقرار النظام والمحافظة على المزايا المعنوية والمادية التي اكتسبها، ضخمة كانت أو متواضعة[23].

الشباب. كتلة أقل حجمًا وأكثر حضرية وانفتاحًا

يشكل الشباب (15-29 عامًا) نحو 21.2% من سكان إيران بنحو 18 مليون نسمة، فيما تمثل الفئة العمرية من 18 إلى 40 عامًا نحو 34.5% من السكان بإجمالي بنحو 29 مليون نسمة أي تقريبًا 46% من إجمالي الناخبين المقيدين.

المجتمع الإيراني قد يبدو للوهلة الأول مجتمعًا شابًا، لكنه كما أسلفنا يتجه بسرعة إلى مجتمع «الشيخوخة»، وتبلغ نسبة الشباب من إجمالي السكان الناشطين عن 36%، حيث يبلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديًا (15-64 عامًا) نحو 58 مليون نسمة، فالكتلة الشبابية الناشطة (18-40 عامًا) لا تزال تمثل أقل من نصف الناخبين في إيران، مما يمنح التيارات المحافظة رصيدًا واضحًا للحشد التقليدي للفئات الأكبر سنًا وهي المجموعات العمرية (فوق 50 عامًا) التي عاصرت الثورة بشكل أو بآخر.

إن الشباب المتعلم في إيران أصبح قوة دفع واضحة نحو إضعاف سلطة «ولاية الفقيه» خلال العقدين الماضيين، حيث يظهر جليًا أن طلاب الجامعات والشباب المتخرج حديثًا بينه وبين قيادات النظام الديني شرخ عميق ولديه تطلعات واضحة نحو التغيير أو الهجرة للخارج مما جعله القوة الرئيسية في الاحتجاجات التي شهدتها إيران منذ 2009. فقد ظهر الشباب في صدارة المشهد خلال «الحركة الخضراء» التي كانت داعمة لمير حسين موسوي، وخلال احتجاجات2017 و2019 و2022.

هذا الجيل من الشباب «المتمرد» هو نتاج نجاح الثورة الإيرانية في تحقيق استراتيجية «التعليم للجميع»، فهو جيل أقل عددًا ونسبة للمجتمع بسبب انخراط الأمهات منذ التسعينيات في سوق العمل بشكل واسع وحصولهن على عدد سنوات أكثر من التعليم، وهو أكثر تعليمًا بفضل انتشار الجامعات في المدن الإيرانية.

ونجد أن الاحتجاجات الشبابية عبر 15 عامًا أخذت منحى أكثر راديكالية وصارت في طريق رفض «ولاية الفقيه» دون طرح بديل سياسي للنظام الحالي. وكانت نقطة البداية في قدرة النخب الإصلاحية في 2009 على حشد الشباب للاحتجاج على مساوئ النظام السياسي. وقد كان الفاعلون في الحركة الخضراء يحوزون على رأس مال اجتماعي وسياسي، وكانوا يرفضون العنف ويطمحون إلى تحوّلات سلميّة ويسعون إلى إرساء أسس ديمقراطيّة في محاولة لتغيير النظام من الداخل عن طريق الانتخابات والمشاركة في فضاء سياسي مؤسساتي[24].

ولكن في 2017، رفع المتظاهرون سقف المطالب وصولًا برفض ولاية الفقيه علنًا وشعارات مثل «الموت لخامنئي»، وهو التوجه الذي دفع التيار الإصلاحي لاتخاذ خطوات للوراء وعدم دعم الاحتجاجات العنيفة التي استمرت 10 أيام متواصلة، بل إن غالبيّة الشخصيات الإصلاحيّة، وعلى رأسها محمد خاتمي، تبنت موقفًا ضدّ المتظاهرين، وهو ما ترافق مع خيبة الأمل لدى الناخبين والناخبات الذين أعادوا انتخاب حسن روحاني في 2017 آملين في انفتاح البلاد سياسيًا واقتصاديًا.

وفي نقطة ذروة جديدة عام 2019، برز جمهور الأحياء الفقيرة في المظاهرات حاملًا خطابًا اجتماعيًا ضد الفساد المؤسسي

والغنى الفاحش للنخب الحاكمة. وفي هذه الاحتجاجات ظهر أن الطبقات الشعبيّة لم تعد حصنًا خالصًا للنظام السياسي.

ونجد أن انتخابات 2021 الرئاسية كشفت عن أن الشباب من سكان الحضر أصبحوا أكثر ميلًا لمقاطعة الانتخابات المحسومة سلفًا في تعبير عن رفض «الهندسة الانتخابية» التي يقوم بها مجلس صيانة الدستور ومؤسسات «ولاية الفقيه». ففي هذه الانتخابات شارك في المدن الكبرى نحو 30% فقط ممَّ ـن لهم حقّ التصويت وكانت النسبة الأقل في المشاركة في مدينة طهران بنسبة مشاركة لم تتجاوز 26% وتلتها مدينة تبريز بنسبة مشاركة 29% فقط. ويظهر أن تراجع نسب المشاركة جاءت في المدن الكبرى التي تمثل الطبقة الوسطى فيها الكتلة الأكبر إلى جانب ارتفاع نسب الشباب في هذه المدن نتيجة الهجرة الداخلية، فكتلة الشباب التي أصبحت أكثر تعليمًا أظهرت رفضًا واضحًا للهندسة الانتخابية، فهي أكثر اهتمامًا بقِيَم ومعايير الديمقراطية وصراع الأفكار، وبطبيعة الحال لا يجذبها للمشاركة الواقع السياسي والثقافة السائدة والعمليَّ ة غير الديمقراطية من الأساس[25].

إن جيل الشباب في إيران حصد نتائج عملية التَحضُّ ـر وتحديث الدولة الإيرانية بسرعةٍ كبيرة خلال العقود الأخيرة، فهو جيل أغلبه من سكان المدن وليس الريف واستفاد بشكل واضح من تطوير التعليم الجامعي، على نحوٍ أتاح لكثيرٍ من الشباب مستوياتٍ علميةً مرتفعة.

إن هذا الجيل من الشباب جعل المجتمع الإيراني أكثر علمانية مقارنة بـ30 عامًا ماضية، هذه العلمنة ارتفعت وتيرتها نتيجة تراجع مكانة رجال الدين. وتشهد استطلاعات الرأي على تطور السلوك الديني ومستوى المحافظة لدى السكان الإيرانيين. ويقدم استطلاع للرأي أجراه معهد استطلاع الإيراني (ISPA) في عام 2020 مثالًا جيّدًا على ذلك بأن ٪47.4 من سكان طهران لا يلتزمون بأداء الشعائر ويتجلّى التراجع في ممارسة الشعائر الدينية بشكل خاص في عدم الالتزام بقواعد الزي الإسلامي، ولا سيما ارتداء الحجاب الإلزامي للنساء، وانخفاض الحضور في المساجد[26].

ويرى البعض أن السير نحو الثقافة والقيم العلمانية في المجتمع الإيراني هو تعبير عن بروز الجيل الثالث الذي ولد في التسعينيات وهو الجيل الذي حصل على تعليم أفضل وأندمج أكثر في الثقافة العالمية ولم يخض الحرب مع العراق أو يشارك في الثورة. فيما يقيد التحرك السريع نحو العلمانية في إيران استمرارية هيمنة المجموعة السكانية التي ولدت خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وهو الجيل الذي خطَّ ـط للثورة وقادها، إلى جانب مجموعة الحرب العراقية الإيرانية التي ولد أغلبها خلال الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، وشاركَ أغلبه في الحرب بين إيران والعراق (1980-1988)؛ ولهذا يُعد هذا الجيل جيلَ الثورة والحرب[27].

فقد ظهَرت الفجوة الجيلية في التباين الحاد بين أجيال الكبار والأجيال الشابة في أنماطِ السلوك. حيث يتضح أن الأجيال الأصغر سنًا أقل اهتمامًا بالقواعد والسلوكيات الدينية من أجيال الكبار. وفي هذا الإطار تُشير بعضُ التقارير إلى تنامي النزعة اللا دينية، وانتشار ظاهرة الإعراض عن الدين أو الإلحاد في أوساطِ الشباب الإيراني؛ وذلك كرد فعلٍ من قِبل بعض قطاعاتِ أجيال الشباب على إساءة استخدام السُلطات الحاكمة للدين في مختلف جوانب الحياة اليومية. حيث دفَعَ النموذج الإسلامي الذي صاغه النظام وتروج له مؤسساتُ الدولة كثيرًا من الإيرانيين إلى الإعراض عن الدين وعلى الرغم من أن ثمةَ رأيًا يذهب إلى أن هذه القطاعات من الشباب الإيراني لا ترفض الدين في حدِّ ذاته بل ترفض التحكم المفرط من قِبل النخبة الحاكمة في مختلف جوانب حياتهم باسم الدين، فإن تنامي ظاهرة الإلحاد في أوساط بعض قطاعات الشباب يُعد مؤشرًا واضحًا على مدى عُمق الفجوة بين أجيال الكبار التي تتسمُ بالميول المحافظة وتولي اهتمامًا ملموسًا للاعتبارات والسلوكيات الدينية في الغالب، وأجيال الشباب التي تبدو قطاعاتٌ واسعةٌ منها أقل اهتمامًا بهذه الاعتبارات والسلوكيات[28].

وعلى جانب آخر، ساهمت التحولات الديموجرافية في إيران منذ عام 2000 في زيادة مشاركة المرأة في المجتمع والثقافة والسياسة، وترافق صعود دور المرأة في المجتمع الإيراني مع ارتفاع نسبة انخراطها في التعليم الجامعي والذي بل نحو 60% من طلاب الجامعات الإيرانية في الوقت الراهن.

إن النساء اليوم في إيران يتمتعن بمكانة استثنائية. فقد أظهرت العديد من الدراسات الاجتماعية إلى أي مدى شكّلت النساء الإيرانيات مجموعة اجتماعية أكثر «تماسكًا» من تلك الخاصة بالرجال، لأنهن عايشن تحولات عميقة (انخفاض في الإنجاب، التعليم، المكانة في الأسرة، العمل.. إلخ.) ما انفك النظام يحاربها في حين -وتلك هي المفارقة- التي هو من صنعها[29].

وكان أحدث تعبير عن صعود «صوت» المرأة الحضرية خلال السنوات الأخيرة، انتفاضة النساء والشباب في 2022 احتجاجًا على وفاة الناشطة مهسا أميني والتي أظهرت حجم القطيعة بين نساء وشباب الطبقة الوسطى الحضرية ونظام «ولاية الفقيه»[30].

ونجد أن المؤشرات دللت على مشاركة كثيفة للنساء من الطبقة الوسطى في المدن الكبرى، وهو ما انعكس في ارتفاع نسبة تأييد التيار الإصلاحي بين النساء في المدن خلال الجولة الأولى من انتخابات 2024. وهنا نجح النظام السياسي المعقد في إنهاء حالة المقاطعة السياسية لمجموعات مهمة في المجتمع مقابل «ثمن باهظ» وهو صعود مرشح إصلاحي مجددًا واقترابه من كرسي السلطة التنفيذية «المقيد».

وانعكست أهمية قضية المرأة و«الحجاب» وتأثير الاحتجاجات على مقتل مهسا أميني على المناظرات بين المرشحين الأربعة في الانتخابات الرئاسية. ونأى المرشحون بأنفسهم عن اعتقالات الشرطة، القاسية أحيانًا، للنساء اللاتي يرفضن وضع الحجاب في الأماكن العامة. وقال مصطفى بور محمدي، رجل الدين الوحيد بين المرشحين، إنه «لا ينبغي لنا في أي ظرف من الظروف أن نعامل النساء الإيرانيات بهذه القسوة»[31]. في المقابل، كان موقف المرشح الإصلاحي بزشكيان أكثر وضوحًا في معارضته الحجاب الإلزامي وتوظيف دوريات الإرشاد لإجبار النساء على ارتدائه. فيما انتقد سعيد جليلي النماذج الغربية وسلط الضوء على نجاح المرأة الإيرانية المحجبة كنموذج وبديل للدعوى إلى معارضة الحجاب[33].

قضية ارتداء الحجاب ليست قضية رمزية في السياسة الإيرانية، بل هي قضية صراع توضح قوى الأطراف المتصارعة داخل النظام السياسي بين إصلاحيين ومحافظين. فقد فرض النظام السياسي إلزامية الحجاب على النساء في إيران منذ أبريل 1983 بعد استقرار الوضع لصالح التيار المتشدد وترسخ قيادة الخميني للدولة بعد 4 سنوات من الإضاحة ببهلوي.

ونجد أن التيار المحافظ بقيادة الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي دافع بشراسة عن استمرار إلزامية ارتداء النساء للحجاب كقضية رئيسية تعبر عن استمرار «الثورة الإسلامية»، في المقابل، ترفض جبهة الإصلاح الإيرانية ارتداء الحجاب «القسري». وطلب حزب الوحدة الشعبية الإسلامية، الذي أنشأه الموالون للرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي من البرلمان إلغاء قانون الحجاب الإلزامي.

فقضية الحجاب كقضية مجتمعية هي قضية اشتباك بين الأجهزة الأمنية والمحافظين من ناحية، وقسم ليس بقليل من نساء المدن في إيران. وبالتالي فإن التشدد في مواصفات الحجاب أو تخفيفها هو تعبير عن صراع مجتمعي قائم ومستمر، وكانت حادثة وفاة مهسا أميني بمثابة التعبير المكثف لحجم هذا الصراع الذي تشابك مع قضية الأكراد وحقوق الأقليات.

سيناريوهات الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية

إن انتخابات الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الإيرانية في 5 يوليو 2024 تبدو "نظريًا" محسومة لصالح المرشح المحافظ سعيد جليلي في حال ثبات معامل المشاركة، حيث حصل جليل عى 9.4 ملايين صوت في الجولة الأولى، وبإضافة أصوات المرشح المحافظ الخاسر قاليباف (3.3 مليون صوت) فإن عدد الأصوات التي تؤيد جليلي تبلغ 12.7 مليون صوت مقابل 10.4 مليون صوت للمرشح الإصلاحي مسعود بزشكيان، أي أن جليلي سيحصل على 53% من الأصوات في الجولة الثانية مقابل 47% لبزشكيان مع ثبات نسبة المشاركة.

هذه الوضعية لا يمكن أن تتغير إلا من خلال نجاح التيار الإصلاحي وبزشكيان في إقناع

أعداد كبيرة من الإيرانيين (أكثر من 3 مليون ناخب) بالذهاب لصناديق الانتخابات في الجولة الثانية، وهي الأصوات التي تتركز بين الشباب والنساء في المدن الكبرى وفي المحافظات التي تمثل فيها الأقليات نسب كبيرة وخاصة في كردستان وبلوشستان.

وتاريخيًا، لم تشهد الانتخابات الرئاسية جولة ثانية في إيران سوى في عام 2005 عندما واجه المرشح المتشدد محمود أحمدي نجاد الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني ونجح نجاد وقتها في الفوز بالانتخابات مع تأرجح نسبة المشاركة إلى 60% مقابل 63 في الجولة الأولى من هذه الانتخابات. وهذه السابقة التاريخية تجعل المهمة أصعب للتيار الإصلاحي، حيث تدلل على انخفاض نسب المشاركة في الجولة الثانية عن الجولة الأولى وبالتالي ارتفاع نسب حظوظ التيار المحافظ في الفوز بالمنصب التنفيذي.

وربما سيكون العامل المرجح في قدرات الإصلاحيين على الحشد هو بعث رسالة "إيجابية" و"متفائلة" بأن هناك أملًا في العودة وتحقيق فوز رمزي على التيار المحافظ، إلى جانب رفع سقف الخطاب السياسي الخاص بالإصلاحات والتغيير في ملفي المرأة والأقليات.

ولعل استغلال مناظرة بايدن وترامب في الانتخابات الأمريكية يساهم في تفوق التيار الإصلاحي، حيث إن ترجيح كفة ترامب تجعل الإيرانيين يخشون أكثر من تولي جليلي المتشدد منصب الرئاسة والذي سيجعلهم على خط مواجهة واضحة مع الولايات المتحدة في ظل قيادة ترامب.

ويبدو في النهاية أن الحسم في هذه المعركة ستقوده عوامل نفسية واضحة منها الزخم الذي منحته نتائج الجولة الأولى للتيار الإصلاحي الذي أثبت رغم انقساماته قدراته على الحضور السياسي واستمرار شعبيته خاصة في المدن الرئيسية. وفي الجانب الآخر، فإن وصول الأكثر تشددًا وهو جليلي على حساب المحافظ المعتدل قاليباف للجولة الثانية ممثلًا للتيار المحافظ قد يزيد المخاوف لدى جمهور واسع من الإيرانيين من هيمنة التيار المتشدد على أغلب مؤسسات الدولة، وبالتالي يزيد من حظوظ بزشكيان في هذه الجولة الحاسمة.

وفي النهاية، فإن مؤسسات النظام الرئيسية أمام اختبار صعب، فمحاولتها زيادة نسبة المشاركة في الجولة الثانية للحفاظ على شرعية الصندوق والحيلولة دون التشكيك في شرعية مؤسسات "ولاية الفقيه" يقابلها إدراك واضح بأن رفع نسب المشاركة ستقود في النهاية إلى صعود رئيس إصلاحي في فترة حاسمة قد تشهد غياب المرشد الأعلى علي خامنئي، وهو الاختبار الذي ستجيب عنه الصناديق في 5 يوليو 2024.

المصادر

1. محمود حمدي أبو القاسم، الأبعاد الوظيفية للعملية الانتخابية في السياسة الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2024/06/27. https://2u.pw/Ma46HJKW
2. الانتخابات الرئاسية الإيرانية: تحدي المشاركة وفرص الإصلاحيين، موقع ميدايست نيوز، 2024/06/28. https://2u.pw/Er63lDtU
3. رسول آل حائي، جولة إعادة وسط انقسامات.. قراءة في نتائج رئاسيات إيران 2024، الجزيرة نت، 2024/6/29. https://2u.pw/ootOi7VB
4. باتريك كلاوسون، معضلات خامنئي في الجولة الثانية، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 27 يونيو 2024. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mdlat-khamnyy-fy-aljwlt-althanyt
5. مسعزد الزاهد، نسبة المشاركة في الانتخابات هي التحدي الرئيسي للنظام الإيراني، العربية نت، 28 يونيو 2024. https://2u.pw/yEHuCyh0
6. محافظات الاحتجاجات الشعبية تسجل أدنى مشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، موقع إينترنشنال إيران، 2024/6/30. https://www.iranintl.com/ar/202406304215
7. محمود حمدي أبو القاسم، الأبعاد الوظيفية للعملية الانتخابية في السياسة الإيرانية، مصدر سبق ذكره.
8. Keith Crane, Rollie Lal, Jeffrey Martini, Iran's Political, Demographic, and Economic Vulnerabilities, RAND Corporation, New York, 2008, p25.
9. الانتخابات الرئاسية الإيرانية: ثلاثة محافظين وإصلاحي موال لخامنئي يتنافسون في السباق، موقع فرانس 24، 2024/06/27. https://2u.pw/lCwmhNwD
10. محمود حمدي أبو القاسم، الأبعاد الوظيفية للعملية الانتخابية في السياسة الإيرانية، مصدر سبق ذكره.
11. Keith Crane, Rollie Lal, Jeffrey Martini, Iran's Political, Demographic, and Economic Vulnerabilities, RAND Corporation, New York, 2008, p39.
12. فرض الخميني الإقامة الجبرية على محمد كاظم شريعتمداري وظل محتجزًا في داره بقمّ حتى وفاته عام 1985.
13. تتعدد قبائل البلوش الإيرانية. وأهمها باميري، بليدة، بوزورزاده، ريجي، سردار زاي، شاهبخش، لاشاري، مباركي، مير مراد زاي، نارويي، نوشسيرافاني، باروهويي وبارام زهي وشير خانزايي.
14. Mehri Mohebbi & Zahra Mohebbi, Demography of Race and Ethnicity in Iran, In The International Handbook of the Demography of Race and Ethnicity, Editors: Rogelio Sáenz, David G. Embrick, Néstor P. Rodríguez, Springer, 2015, p 360.
15. التركمان في إيران يشكون الاضطهاد و»التفريس»، موقع العربية نت، 27 أغسطس 2014. https://2u.pw/UFizahwq
16. هدى رؤوف، تراجع المواليد وزيادة الشيخوخة تحديان جديدان لإيران، موقع إندبندنت عربية، 19 مايو 2022. https://2u.pw/BBCOrqUl
17. https://www.iranintl.com/en/202311147486.2023/14/Maryam Sinaiee, Iran Faces Record Low Population Growth Rate, Iran International, 11
18. هادي فولادكار، المجتمع الإيراني يتجه نحو الشيخوخة: كيف ستواجه السلطات هذا الواقع؟، موقع الجادة، 5 أكتوبر 2020. https://aljadah.media/archives/18743
19. أزمة الشيخوخة تدق ناقوس الخطر في إيران وتنذر بمستقبل جسيم على كبار السن، موقع «ميدل ايست نيوز»، 2023/11/19. https://2u.pw/IIIZIS8O
20. من الصحافة الإيرانية: 5 تحديات يواجهها الاقتصاد الإيراني بسبب شيخوخة السكان، موقع «ميدل ايست نيوز»، 2023/07/06. https://2u.pw/NQXgdyAF
21. أزمة الشيخوخة تدق ناقوس الخطر في إيران وتنذر بمستقبل جسيم على كبار السن، موقع «ميدل ايست نيوز»، 2023/11/19. https://2u.pw/IIIZIS8O
22. راز زيمت، في إيران، "أغلبية صامتة" لا تزال بعيدة عن التعبئة السياسية، موقع أوريان 21، 14 سبتمبر 2023. https://orientxxi.info/magazine/article6714
23. برنار هوركاد، إيران. تَمرُّد الجيل الثالث، موقع أوريان 21، 18 أكتوبر 2022. https://orientxxi.info/magazine/article5947
24. أزاديه كيان، إيران: انتفاضة الفقراء تهزّ النظام، موقع أوريان 21، 8 فبراير 2018. https://orientxxi.info/magazine/article2267
25. محمود حمدي أبو القاسم، التحوُّلات في المشهد الداخلي الإيراني.. قراءة في ضوء العمليَّة الانتخابيَّة الرئاسيَّة 2021، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021/08/05.
26. راز زيمت، في إيران، "أغلبية صامتة" لا تزال بعيدة عن التعبئة السياسية، موقع أوريان 21، 14 سبتمبر 2023. https://orientxxi.info/magazine/article6714
27. محمد حسن القاضي، الفجوة بين الأجيال وهوية المجتمع والدولة في إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 8 سبتمبر 2020. https://2u.pw/Q4wTg8C3
28. محمد حسن القاضي، الفجوة بين الأجيال وهوية المجتمع والدولة في إيران، مصدر سبق ذكره.
29. برنار هوركاد، إيران. تَمرُّد الجيل الثالث، موقع أوريان 21، 18 أكتوبر 2022. https://orientxxi.info/magazine/article5947
30. في 13 سبتمبر 2022، ألقت شرطة الأخلاق في طهران القبض على مهسا أميني، وهي إيرانية من أصل كردي بحجة أن حجابها غير متوافق مع القوانين. وفي 16 سبتمبر 2022، أعلنت الداخلية الإيرانية وفاة أميني بسبب أزمة صحية ولكن عائلتها اكتشفت كدمات في جثمانها واتهمت شرطة الأخلاق بقتل أميني. وهي الاتهامات التي دفعت مئات الآلاف إلى الاحتجاج في الشوارع وهي الاحتجاجات التي شهدت حضورًا كثيفا للمرأة الإيرانية وكانت مسرحًا لخطاب سياسي واجتماعي شديد الراديكالية في مواجهة نظام ولاية الفقيه وحكم رجال الدين.
31. الإيرانيون يواصلون الإدلاء بأصواتهم لاختيار رئيسهم الجديد، وكالة الأنباء الفرنسية، 2024/06/28.
32. رسول آل حائي، من حجاب المرأة إلى المفاوضات النووية.. هذه أبرز وعود مرشحي الرئاسة بإيران، موقع «الجزيرة نت»، 2024/06/22. https://2u.pw/Svb6Q5kZ
33. Julia Tomasso, Iranian Presidential Election: A Limited Strategic Impact for Iran?, IRIS, 26 /6/ 2024. https://www.iris-france.org/187358-iranian-presidential-election-a-limited-strategic-impact-for-iran/